

تسجل خلال أبريل الماضي مستوى 6,6 مليارات دينار «بيتك» 3٪ تراجعاً شهرياً بالودائع الحكومية لدى البنوك الكويتية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن إجمالي الودائع في أبريل 2018 ارتفع وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 3,1٪ وفاقته حاجزاً لم يتصله من قبل حين بلغت 42,8 مليار دينار، تزامناً مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 1,5٪ على أساس سنوي حين اقتربت أرصدة التسهيلات الائتمانية في أبريل من 35,4 مليار دينار. بلغت قيمة النمو السنوي للودائع حوالي 1,3 مليار دينار بسبب ارتفاع الودائع بالعملة المحلية للقطاع الخاص وفق آجالها وأنواعها المختلفة، حيث ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 4,1٪ فيما تراجع الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 2,2٪.

وعلى أساس شهري، ارتفعت الودائع بنسبة 1,4٪ في أبريل بأكثر من 602 مليون دينار زيادة عن 42,2 مليار دينار في مارس 2018. ارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع بنحو طفيف في أبريل 2018، حيث مثلت حصة 84,5٪ مقارنة مع 83,7٪ في أبريل 2017، بينما تراجع حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 15,5٪ من إجمالي الودائع مقارنة مع 16,3٪ في أبريل 2017.

ودائع الخاص

زادت ودائع القطاع الخاص في أبريل على أساس سنوي بنسبة 4,1٪ أي أكثر من 1,4 مليار دينار وبلغت 36,2 مليار دينار مقارنة مع 34,7 مليار دينار في أبريل العام الماضي، في



حين ارتفعت بنسبة 2,2٪ عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في مارس البالغ 35,4 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 91,6٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، منخفضة بشكل طفيف عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 92,2٪ في أبريل 2017.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص، وقد بلغت حصتها في أبريل 57,5٪ من ودائع العملة المحلية مقابل ذلك 58,4٪ في نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب بشكل طفيف

3٪ ارتفاع إجمالي الودائع إلى 42,8 مليار دينار

ودائع «الخاص» تقفز 4٪ إلى 36,2 مليار دينار

ودائع «الخاص» بالعملة المحلية تسجل 33 مليار دينار بنمو سنوي 3,4٪

33 مليون دينار عن 4,96 مليارات دينار في مارس 2018.

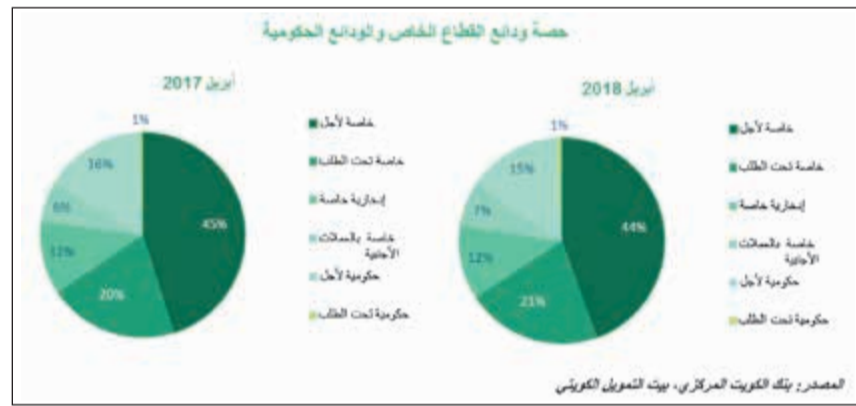
زادت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في أبريل على أساس سنوي بنسبة 6,9٪، والودائع الإخبارية بنسبة 3,3٪، كما ارتفعت أيضاً الودائع لأجل 1,8٪ على أساس سنوي. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في أبريل على أساس سنوي بنسبة 3,4٪ حين بلغت 33,1 مليار دينار.

على الجانب الآخر زادت الودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية في أبريل بنسبة 13,2٪ حين بلغت 3 مليارات دينار في أبريل، ويعد هذا الارتفاع الأول بعد سلسلة تراجع على أساس سنوي بدأت منذ بداية العام قبل الماضي.

ودائع الحكومة

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6,6 مليارات دينار في أبريل منخفضة على أساس سنوي بنسبة 2,0٪. كما تراجعت على أساس شهري بنسبة 2,7٪ عن حجمها في مارس الذي كان قد اقترب من 7 مليارات دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت نسبياً إلى 95٪ من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في أبريل العام الحالي مقارنة مع 96,7٪ في أبريل العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 1٪ على أساس شهري أي بمقدار



«المتحد» يعلن 26 فائزاً لقائمة رابحي جوائز «الحصاد الإسلامي»



العملاء الفائزين إلى أكثر من 1300 فائزاً سنوياً، وقد أسفر السحب الأسبوعي عن حصول عاتق عبدالصمد الظاهر على الجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 25 ألف دينار.

أجرى البنك الأهلي المتحد في 20 يونيو الجاري السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، وهو برنامج الجوائز الأول في الكويت المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي يقدم أكبر قيمة جوائز لأكثر عدد من الفائزين، حيث يتيح لعملاء حساب الحصاد الإسلامي الدخول في السحب على 26 جائزة أسبوعية تتكون من جائزة كبرى بقيمة 25 ألف دينار، بالإضافة إلى 25 جائزة قيمة كل منها 1000 دينار، فضلاً عن 4 جوائز ربع سنوية بقيمة 250 ألف دينار للرابح والذي يمكنه تحقيق حلم السفر أو الدراسة في الخارج أو امتلاك المنزل والسيارة التي طالما حلم بها. وبهذه المناسبة، أوضح البنك الأهلي المتحد: «بهذا السحب نضيف إلى قائمة الفائزين بجوائز الحصاد الإسلامي 26 رابحاً جديداً ليصل بذلك عدد

المستشار الكويتي



abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com

د. عبدالله فهد العبد الجادر - مستشار تنظيم وإدارة

الجان الحكومية والنيابية.. تشيبت للجهود وعدم تفعيل!

من خلال متابعتي لما يحدث في دبرتي من اجتهادات واقتراحات وآراء في الحكومة ومجلس الأمة تخصص البطالة والتوظيف والإحلال ومخرجات التعليم ومدى ملاءمتها مع سوق العمل وبعضها يتم نشره ويعلن عنه والبعض الآخر يتم داخل الجهة نفسها ولا ينشر وهذه المواضيع تتعلق بالجهود والاقتراحات المطروحة لحل مشاكل تتعلق بالبطالة والتوظيف والإحلال ومخرجات التعليم وفروقات الرواتب وغيرها في الموارد البشرية والتطوير الإداري وعدم وجود تنسيق وعلم بين ما يتم أو ما سوف يتم في الحكومة أو مجلس الأمة تشيبت تلك الجهود والمبادرات وتضييع الاقتراحات والتوصيات والحلول وتظل المشاكل موجودة وتستمر معاناة مجلس الوزراء ومكتب المجلس عن أي مبادرة في الحكومة أو القطاع الخاص.

ومن هذه الجهود والمبادرات المبنوية على سبيل المثال دراسات العوائد لتبها لجهات حكومية (جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) لحل مشكلة مخرجات التعليم ومدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل ووضع لها حلاً وبعدها عرضتها على الوزير المختص وعلى مجلس الوزراء ولكن لم تنفذ وهي الجهات المختصة بهذه المواضيع وفي نفس الوقت تشكل لجاناً وفرق عمل في جهات حكومية لنفس الموضوع مثل الامانة العامة للتخطيط وعدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية أصبح التكرار والازدواجية وتداخل

المستشار عادل عثمان الجيدري



انخفاض الليرة التركية.. الأسباب والانعكاسات

الذي زرع عن منسوب الثقة لدى المستثمرين وهروب مؤثر لرأس المال. نظرياً، انخفاض قيمة العملة له تأثير مباشر على زيادة الطلب على الصادرات التركية وزيادة هائلة على الأصول المنقولة وغير المنقولة على سندات الدين العشرية التركية إلى مستويات قياسية مع تسارع التضخم إلى 10,9٪ وتوسع عجز الحساب الجاري إلى نحو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى فقدان سوق الأسهم نحو 20٪ من قيمتها بالدولار.

لامست الليرة التركية أدنى مستوى على الإطلاق عند 4,0852 ليرة للدولار، بينما هوت إلى مستوى قياسي مقابل العملة الأوروبية الموحدة عند 5,03 ليرات لليورو. وانخفضت الليرة أكثر من 10٪ مقابل الدولار هذا العام وارتفعت العوائد على سندات الدين العشرية التركية إلى مستويات قياسية مع تسارع التضخم إلى 10,9٪ وتوسع عجز الحساب الجاري إلى نحو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى فقدان سوق الأسهم نحو 20٪ من قيمتها بالدولار.

الأقساط والفوائد السنوية تخطت 150٪ من الناتج المحلي «موديز»: ديون لبنان وصلت إلى مستوى خطير



تقدرته لنمو اقتصادي منخفض بين 1,5 و 1,7 في 2017 و 2018. وقال: «المحركات التقليدية للنمو في لبنان تقع تحت ضغط ظل الأداء الضعيف لقطاع العقارات والإنشاءات ومن المستبعد أن يكون أي انتعاش قوي قريباً». وبالمنظر إلى المستقبل، وفي ظل السياسات الحالية فمن المتوقع أن يزيد النمو تدريجياً صوب 3٪ على المدى المتوسط.

وقال مدير الصندوق إن «استراتيجية مالية واضحة المعالم، تشمل مزيجاً من إجراءات الدخل والإنفاق، بما يصل إلى نحو 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تعد طموحاً لكنها ضرورية»، لتحقيق استقرار الدين العام ووضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط.

الأقساط والفوائد السنوية تخطت 150٪ من الناتج المحلي

«موديز»: ديون لبنان وصلت إلى مستوى خطير

تحت وكالة موديز تصنيفها الائتماني للبنان عند B3 مع نظرة مستقبلية مستقرة وقالت الوكالة في تقريرها الصادر أمس إن الوضع الائتماني للبنان يعكس عبء الدين الكبير جدا الذي يتحمله. وأضافت الوكالة في تقرير لها أن تدني مستوى المتانة الاقتصادية للبنان يعكس تواضع مستويات دخل الفرد، وضيق آفاق النمو، والقابلية للتضرر من صدمات خارجية. وتوقعت الوكالة نمو اقتصاد لبنان 2,5٪ في 2018 و3٪ في 2019 بعد نمو بلغ نحو 1,9٪ في عام 2017. حيث يعاني الاقتصاد اللبناني من تراجع في معدلات النمو منذ 2011. في المقابل، تعد مستويات الثروة في لبنان مرتفعة بالمقارنة بدول في المنطقة لديها نفس التصنيف الائتماني مثل مصر والأردن، حيث يقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 20 ألف دولار سنوياً.

وقالت موديز: إن النظرة المستقرة تضع في الاعتبار الاحتياطيات الأجنبية الكبيرة لدى لبنان، والتي أثبتت قدرتها على الصمود في مواجهة الاضطرابات السياسية في السنوات الأخيرة. ومن

تدويرات لنمو اقتصادي منخفض بين 1,5 و 1,7 في 2017 و 2018. وقال: «المحركات التقليدية للنمو في لبنان تقع تحت ضغط ظل الأداء الضعيف لقطاع العقارات والإنشاءات ومن المستبعد أن يكون أي انتعاش قوي قريباً». وبالمنظر إلى المستقبل، وفي ظل السياسات الحالية فمن المتوقع أن يزيد النمو تدريجياً صوب 3٪ على المدى المتوسط.

وقال مدير الصندوق إن «استراتيجية مالية واضحة المعالم، تشمل مزيجاً من إجراءات الدخل والإنفاق، بما يصل إلى نحو 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تعد طموحاً لكنها ضرورية»، لتحقيق استقرار الدين العام ووضعه في مسار نزولي على المدى المتوسط.